

فَالْعَزَّةُ نَجَبَةٌ

فِي

وَجُوبِ طَاعَةِ اللَّهِ وَرِسُولِهِ ﷺ  
وَوَلَاةِ الْأُمُورِ

تَأَلَّفَ

شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ بْنِ تَيْمِيَّةَ

تَعْلِيقُ الْأُسْتَاذِ الدَّكْتُورِ

عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ سَالِمِ السَّحِيمِيِّ

حَفَظَهُ اللَّهُ

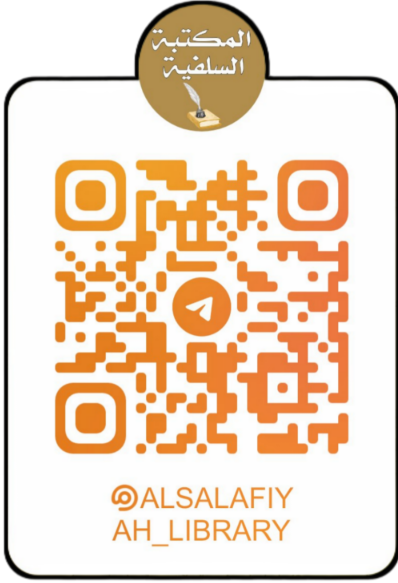
اعْتَنَتْ بِهِ الْفَقِيرَةُ إِلَى عَفْوِ رَبِّهَا

أُمُّ عِبَادَةِ اللَّيْبِيَّةِ الْمَرْجَاوِيَّةِ

رَاجَعَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ السَّحِيمِيُّ

ظَهْرَةُ يَوْمِ الْأَحَدِ بِتَارِيخِ 1444 / 12 / 21 هـ

# المكتبة السلفية



انضم لقناتنا على تلجرام  
للحصول على المزيد  
من الكتب الحصرية



Alsalafoyah-Library.com

موقعنا الإلكتروني

# قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله و رسوله و ولاية الأمور



لفضيلة الشيخ  
أ.د. عبد السلام بن سالم السحيمي  
حفظه الله





## مقدمة الْمُعْتَنِيَّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الَّذي جعل دينه دين رحمة واجتماع ، وأمر  
المسلمين بالاعتصام بحبله ليسلموا من التَّفرق والضَّياع ،  
وجعل النِّجاة لمن استسلم لشرعه وأطاع ، وأشهد ألاَّ إله إلاَّ  
الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله  
المُتَّبِع المُطَاع ، صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وأصحابه و من  
تبعهم بإحسان وسلَّم تسليمًا كثيرًا ، **أَمَّا بَعْدُ :**

لقد أجمع علماء أهل السُّنَّة والجماعة على وُجوب السَّمْع  
والطَّاعة لولاية أمر المسلمين بالمعروف والألفوا في ذلك  
مؤلفات كثيرة ولأهمية هذا الأمر أدرجوه في العقيدة، ولا  
تكاد ترى مؤلفاً يخلو من تقرير وُجوب السَّمْع والطَّاعة

لولاية أمر المسلمين، لأجل إظهار عقيدة السلف الصالح من  
الصحابة والتابعين بإحسان ليقتردي بهم وما ذلك إلا لبالغ  
أهميته وعظيم شأنه، فلو لا السمع والطاعة لَمَا استقام أمر  
المسلمين و لا انتظمت مصالح الدين والدُّنيا، و في طاعتهم  
سدّ لأبوابِ الفتن.

و لقد علم بالضرورة من دين الإسلام أنه لا دين إلا بجماعة  
ولا جماعة إلا بإمامة، ولا إمامة إلا بسمع و طاعة و من  
المقرر لدى السلف الصالح أنهم يهتمون بهذا الأمر اهتماماً  
خاصاً، لا سيما عند ظهور بواذر الفتن أو الأفكار المنحرفة  
أو غلبة الجهل به، نظراً لما يترتب عليه الجهل به أو إهماله  
من الفساد العريض في البلاد، و العدول عن سبيل الهدى



والرَّشَاد ولا ريب أنَّ الزَّمن الَّذِي نعيش فيه الآن اجتمع فيه  
كل ذلك! نسأل الله السَّلامة و العافية.

وممَّا زاد اهتمامي بهذه القاعدة المختصرة تعليقات شيخنا  
أ.د عبد السَّلام بن سالم السَّحيمي **حَفِظَهُ اللهُ** بكلماتٍ  
مُسَدَّدة وبالحقِّ مؤيَّدة، ليست بالطَّويلة المُمِلَّة ولا  
المُخْتَصَّرة المُخِلَّة، فازدادت رونقًا وجمالًا، فجزاه الله عنَّا  
خيرًا،

فعزمتُ - وأنا الأمة الضَّعيفة - على تنسيقها و خدمتها  
بترقيم الآيات، وتخريج الأحاديث.

وهذه الرسالة قد تكرَّم الشيخ أسعده الله في الدارين  
بمراجعتها حال سفره وصحَّح فيها ما صحَّح أثابه الله و بارك  
في وقته.

و فِي الْخِتَامِ أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنا مِنْ أُولِي الْأَبْبابِ كَمَا  
قال تعالى: (الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ  
الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَبْبابِ) (الزمر- 18)  
أَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ الْمَتَوَاضِعَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ  
الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ وَ يَنْفَعَ قَارِئَهُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مَوَازِينِ  
حَسَنَاتِ مَشَايِخِنَا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

أَخْتَكُمُ أُمُّ عِبَادَةِ اللَّيْبِيَّةِ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

<https://t.me/tahmil Kutub warosail ilmiyah>

## مُقَدِّمَةُ الْمُعَلَّقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ  
بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ  
اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ  
أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا  
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ  
تسليماً كثيراً.

**أَمَّا بَعْدُ**، فنقرأ رسالة قاعدة مختصرة في وجوب  
طاعة الله ورسوله ﷺ وولاية الأمور تأليف شيخ  
الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.



و هذه القاعدة المُختصرة ذكر فيها **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** أنه  
يجب على المسلم طاعة الله وطاعة رسوله **ﷺ**  
وأنَّ ذلك ممَّا يجب عليه، فطاعته تعالى وطاعة  
رسوله **ﷺ** واجبةٌ في كلِّ حالٍ على كلِّ أحدٍ و أنَّ ما  
أمر الله به و رسوله من طاعة الله و ولاة الأمور  
ومناصحتهم واجب وغير ذلك من الواجبات، و أنَّ  
منهج أهل السنَّة والجماعة مع ولاة أمرهم منهج  
عدل وسطٌ يقوم على أساس الإِتباع و لزوم الأثر  
كما هو شأنهم في سائر أمور الدِّين، فهم يقتدون  
ولا يبتدئون و يتبعون ولا يبتدعون و لا يعارضون  
سنَّة رسول الله **ﷺ** بعقولهم و أفكارهم، وقد ذكر  
شيخ الإسلام **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** في هذه الرِّسالة معتقد

أهل السُّنَّة والجماعة، وذكَّر الأدلَّة الكثيرة  
 المُتَوَافِرَة من كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ. ومع أنَّ  
 هذه الرِّسالة صَغِيرَة فِي حِجْمِهَا إِلَّا أَنَّهَا وَافِيَة  
 وكافية بالموضوع، وقد ضَمَّنْهَا أيضًا الرَّد على من  
 يفتي النَّاس بالخروج على ولاة الأمور وعن  
 طاعتهم ومن أفتى مثل هؤلاء بمخالفة ما حلفوا  
 عليه **أَيَّ**: من لزوم الطاعة والنَّصيحة للولاة  
 والحِثِّ فِي أَيْمَانِهِمْ فهو يَعْتَبَرُهُ **رَحِمَهُ اللهُ** كما سيأتي  
 مُفْتَرٍ على الله الكذب مُفْتٍ بغير دين الإسلام.

**فيقول رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى :**





## نَصُّ الرِّسَالَةِ

قال المصنف رحمه الله تعالى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ  
شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا  
مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ، ﷺ تسليماً.

أَمَّا بَعْدُ، فهذه قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله  
ورسوله في كلِّ حالٍ على كلِّ أحدٍ، وأنَّ ما أمر الله به  
ورسوله من طاعة الله و ولاية الأمور و مناصحتهم  
واجبٌ، وغير ذلك من الواجبات.

-----

## الشارح:

قوله **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** : ( فهذه قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله في كلِّ حالٍ على كلِّ أحدٍ، وأنَّ ما أمر الله به ورسوله من طاعة الله و ولاية الأمور و مناصحتهم واجبٌ، وغير ذلك من الواجبات).

**أي**: أنَّ الله **عَزَّ وَجَلَّ** هو الَّذي أمر بطاعة الرَّسُول و بِطاعة ولي الأمر، فيكون ذلك من الواجبات الَّتِي أَوْجَبَهَا اللهُ على المُسْلِم.

قال **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** : ( قال الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا} (1)،



و قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا  
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى  
اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ  
وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} (1). فأمر الله المؤمنين بطاعته وطاعة  
رسوله و أولي الأمر منهم، كما أمرهم أن يؤدوا  
الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا  
بالعدل، و أمرهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله  
والرسول.

قال العلماء: الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى  
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد موته هو الرد إلى سنته، قال الله تعالى:  
{كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ  
وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا

فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ  
بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ  
بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (1).

فجعل الله الكتاب الذي أنزله هو الذي يحكم بين  
النَّاس فيما اختلفوا فيه. وفي صحيح مسلم وغيره عن  
عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ  
يَقُول: "اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرِيْلَ وَمِيكَائِيْلَ وَإِسْرَافِيْلَ فَاطِرَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ  
عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ  
الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" (2)

(1) (البقرة - 213).

(2) أخرجه مسلم (770).

## الشارح:

ولذا جاء في الحديث «اللَّهُمَّ ارِنَا الْحَقَّ حَقًّا وَارْزُقْنَا  
اتِّبَاعَهُ، وَارِنَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَارْزُقْنَا اجْتِنَابَهُ، وَلَا تَجْعَلْهُ مُلْتَبَسًا  
عَلَيْنَا فَفَضِّلْ» (1)

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : (و في صحيح مسلم عن تميم  
الدَّارِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «الدِّينُ  
النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ». قالوا: لمن  
يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة  
المسلمين وعامتهم». وفي صحيح مسلم أيضًا عن أبي  
هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ

(1) قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٣ / ١٨٤): لم أقف لأوله على أصل، وروى المستغفري في الدعوات من حديث أبي هريرة: كان النبي ﷺ يدعو فيقول: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ سَأَلْتَنَا مِنْ أَنْفُسِنَا مَا لَا نَمْلِكُهُ إِلَّا بِكَ فَأَعْطِنَا مِنْهَا مَا يَرْضِيكَ عَنَّا». وفيه ولهان بن خبير، ضعفه الأزدي، وإن لمسلم من حديث عائشة فيما كان يفتتح به صلاته من الليل: «اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ» إلى آخر الحديث. وقال ابن شاهين في كتاب مذاهب أهل السنة (٣٨): ومن أدعية من تقدم: اللهم أرنا الحق حقا وألهمنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا، وألهمنا اجتنابه.

ثَلَاثًا، أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ  
اللَّهِ جَمِيعًا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ .. «.

و في السُّنن من حديث ابن مسعود رضي الله عنه و زيد  
بن ثابت رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « نَصَّرَ الله امرءًا  
سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها فُرْبَّ حاملٍ فقهٍ إلى من  
هو أفقه منه ثلاثٌ لا يغُلُّ عليهنَّ قلبٌ مسلمٍ : إخلاصُ  
العملِ لله ومناصحةُ أئمةِ المسلمين ولزومُ جماعتهم فإنَّ  
الدعوةَ تحيطُ من ورائهم» (1). و "يغل" بالفتح هو  
المشهور، ويقال: غلى صدره فغل إذا كان ذا غشٍ وضغنٍ  
وحدٍ، أي: قلب المسلم لا يغل على هذه الخصال  
الثلاثة، وهي الثلاثة المتقدمة في قوله: « إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى  
لَكُمْ ثَلَاثًا، أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا

1- أخرجه الترمذي (2658) واللفظ له، وأبو يعلى في ((المعجم))

(219)، والطبراني في ((المعجم الأوسط)) (5179).



بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ..» (2)

فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا كَانَ يَرْضَاهَا لَمْ يَكُنْ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَحِبُّ مَا يَحِبُّهُ اللَّهُ يَغْلُ عَلَيْهَا، يَبْغُضُهَا وَيَكْرَهُهَا فَيَكُونُ فِي قَلْبِهِ عَلَيْهَا غَلٌّ، بَلْ يَحِبُّهَا قَلْبُ الْمُؤْمِنِ وَيَرْضَاهَا.

و فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهَا عَنْ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ وَأَلَّا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ وَأَنْ نَقُومَ - أَوْ نَقُولَ - بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً» (2). وَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ» (3).

1- صحيح مسلم (3/ 1340). 2- أخرجه في صحيحه.

3- أخرجه البخاري (2955)، ومسلم (1839).

و في صحيح مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال:  
قال رسول الله ﷺ: «عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ  
وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَآثَرَةُ عَلَيْكَ» (1).

ومعنى قوله: " وَآثَرَةُ عَلَيْكَ " و " وَآثَرَةُ عَلَيْنَا " أي: وإن  
استأثر ولاية الأمور عليك فلم ينصفوك ولم يعطوك  
حَقَّك، كما في الصحيحين عن أسيد بن حضير رَضِيَ اللهُ  
عَنْهُ " أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمَلْتَ فَلَانًا؟ قَالَ: سَتَلْقَوْنَ  
بَعْدِي أَثَرَهُ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ " (2).

وهذا كما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال:  
قال رسول الله ﷺ: « إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ

1- راه مسلم. 2- صحيح البخاري.



تُنْكِرُونَهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذَلِكَ؟

قَالَ: تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ" (1)

**و فِي صحيح مسلم عن وائل بن حُجْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:**

سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ،

أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا،

فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي

الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ:

اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا

**حُمِّلْتُمْ» (2).**

فذلك ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور

ومناصحتهم هو واجب على المسلم وإن استأثروا

1- متفق عليه.

2- رواه مسلم.

وما نهى الله عنه ورسوله ﷺ معصيتهم فهو محرم عليه  
وإن أكره عليه.

### الشارح:

هذه الأحاديث التي ساقها شيخ الإسلام "ابن تيمية"  
تدل على وجوب طاعة ولاية الأمر بغير معصية الله  
**عَزَّ وَجَلَّ** وأن الواجب على الرعية بيعة المسلم الإمام  
الظاهر بيعة خالصة لله **عَزَّ وَجَلَّ** خالية من الغش  
والغدر والأغراض الدنيوية، ولذلك جاء في  
الحديث الصحيح حديث ابن عمر "من مات وليس  
في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية" (1) وجاء عن نافع قال:  
لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ



**عَنْهُمَا حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:**  
يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَإِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ  
عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ غَدْرًا أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يُبَايَعَ  
رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ الْقِتَالُ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ  
أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ" (2) وَلَا بَايَعَ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِلَّا كَانَتْ  
الْفَيْصَلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ" (3).

و لذلك جاء في الحديث الآخر: (مَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ  
صَفْقَةً يَدِهِ وَثَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطِعه مَا اسْتَطَاعَ..) (4)

1- حديث صحيح رواه الإمام مسلم في صحيحه.

2- قال الشارح: يقصد به: يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ.

3- صحيح البخاري 9 / 103، كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج  
فقال بخلافه.

4- أخرجه مسلم (1844) مطولاً باختلاف يسير.

والمُصَنَّفُ هنا شيخ الإسلام "ابن تيمية" أورد  
الحديث (ثلاثة لا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ ولا ينظرُ إليهم يومَ القيامةِ،  
ولا يُزَكِّيهم، ولهم عذابٌ أليمٌ ..). ثم ذكر منهم (رجلٌ  
بايعَ إمامًا لا يبايعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى لَهُ، وَإِنْ لَمْ  
يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ لَهُ) (1). فالبيعة تكون ظاهرة معلنة  
للنَّاس وتكون من أجل الدِّين وليس من أجل الدُّنْيَا  
ولذلك أورد شيخ الإسلام "ابن تيمية" حديث النَّبي  
ﷺ قال: ( السَّمْعُ والطَّاعَةُ حَقٌّ عَلَى الْمَرْءِ فِيمَا أَحَبَّ أَوْ  
كَرِهَ .. ) (2). لأنَّه جاء أيضًا في الحديث الصَّحيح من

(1) أخرجه البخاري (7212)، ومسلم (108)، وأبو داود (3474)، والترمذي (1595)، والنسائي (4462)، وابن ماجه (2207) واللفظ له، وأحمد (7435). (2) أخرجه البخاري (2955)، ومسلم (1839)،



حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (مَنْ  
أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ  
أَطَاعَ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى الْأَمِيرَ فَقَدْ  
عَصَانِي) (1). وأيضاً أورد حديث أبي هريرة (عَلَيْكَ  
السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ  
وَمَكْرَهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ) (2). وكذلك أورد حديث  
سلمة بن يزيد الجعفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سَأَلَ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ قَالَ: ( يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ  
يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ،  
ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ،

---

(1) صحيح البخاري (7137)

(2) رواه مسلم 5 / 667

فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ). (1) ولذا جاء في الحديث الآخر من حديث حذيفة (.. تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِيعْ). (2) فالواجب على الرعية السمع والطاعة للإمام في العسر واليسر والمنشط والمكره وفيما أحبوا وكرهوا حتى ولو استأثر الإمام بالدنيا؛ بل حتى ولو ضرب ظهور الرعية وأخذها فإنه يطاع في المعروف. وهذه قاعدة عند أهل السنة والجماعة

-----

(1) صحيح مسلم (1846)

(2) صحيح مسلم (1847)

مستنيرة بنور الوحي مستمدة من كلام النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى؛ وإنما هو وحي يُوحى، فيطاع ولي الأمر حتى وإن كان ظالماً جائراً يُطاع في المعروف ولا يلتفت إلى الدَّعوات التي تخالف هدي النبي ﷺ؛ وإنما المسلم عليه السَّمع والطَّاعة في جميع الأحوال والأوقات إلا ما دلَّت عليه النُّصوص الواضحة، فوصية النبي ﷺ الذي وصفه الله بقوله:

{لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ} (التوبة - 128) هو الذي أوصى بذلك وأن يُطاع ولي الأمر في المعروف كما جاء في حديث ابن عمر أيضاً (السَّمْعُ والطَّاعَةُ

عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ  
بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ). **يعني:**  
لا سماع ولا طاعة في المعصية لكن يطاع في  
غيرها. فالواجب السَّمْع والطَّاعَة في جميع ما يأمر  
به الإمام إلا أن يأمر بمعصية، فلا سماع ولا طاعة له  
حينئذٍ في تلك المعصية لكن لا تنزع الطَّاعَة ولا  
تُخلع البيعة بسبب المعصية، وجاء في حديث ابن  
عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ  
عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ،  
فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ). وجاء في حديث  
ابن عباس **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَنْ رَأَى  
مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ



الْجَمَاعَةُ شَبْرًا فَيَمُوتُ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً (1). وجاء

في حديث عوف بن مالك **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** عن رسول الله **ﷺ**

قال: (خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ،

وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ

تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ، قِيلَ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: لَا، مَا

أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْكُمْ شَيْئًا

تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ (2)

وفي حديث عبادة بن الصّامت الذي ذكره شيخ

الإسلام "ابن تيمية" **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** قال: كان فيما أخذَ

(1) أخرجه البخاري (7143) واللفظ له، ومسلم (1849)

(2) صحيح مسلم.

عَلَيْنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ( أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ ). (1) فحق الإمام عظيمٌ فإذا أمرك تسمع وإن نَهَاكَ تُطِعْ إِلَّا إِذَا أَمَرَكَ بِمُحْرَمٍ أَوْ نَهَاكَ عَنْ وَاجِبٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ، وَ لَكِنْ لَا تَجْعَلْ أَمْرَهُ لَكَ فِي مَخَالَفَةِ الشَّرْعِ سَبَبًا لِنَزْعِ الطَّاعَةَ وَخَلْعِ الْبَيْعَةِ فَتَقَعْ فِي الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ وَتَخَالَفَ مَا جَاءَ فِي هَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَأَنْ يَجْعَلَ الْمُسْلِمُ نَصْبَ عَيْنِهِ وَصِيَّةَ الْخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

-----  
(1) صحيح البخاري.

حيث قال: ( فاطِع الإمامَ و إن كان عبداً حبشياً مُجدِّعاً  
إن ضربَكَ فاصبرْ، وإن أهانَكَ فاصبرْ، وإن حرَمَكَ  
فاصبرْ، وإن ظلمَكَ فاصبرْ، وإن أمرَكَ بأمرٍ يُنقِصُ دينَكَ  
فقلْ: طاعةٌ مِنِّي دمي دونَ ديني . **ورُويَ بزيادةٍ** : ولا  
تفارقِ الجماعةَ. جاء في حديث عبادَةَ بن الصَّامت  
في اللفظ الآخر (.. بايَعنا على السَّمْعِ والطَّاعَةِ، في  
مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا  
نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ  
فيه بُرْهانٌ). فالإجماع على حُرمة الخُرُوجِ على  
الحاكم المسلم مُنعقدة وإن جَار وعَصَى، فلذلك  
يَحْرُمُ على الرَّعية الخُرُوجُ عن الإمام المسلم وإن  
كان عاصياً جائراً إِلَّا أَنْ يَرى مِنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ  
الرَّبَّانِيين أَهْلَ الْعِلْمِ الْمُعْتَبَرين : الكُفْرُ الْبُواحُ

الظاهر، الصريح الذي عليه الدليل البين مع إقامة  
الحجة عليه وَوُجُود الْقُدْرَةِ عَلَى إِزَالَتِهِ، ومراعاة  
عدم وقوع مفسدة أكبر من مفسدة إزالته.

يقول الإمام المُنْزَنِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : وهو يقرّر  
عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة والطَّاعة لأولي الأمر  
فيما كان عند الله عَزَّ وَجَلَّ مرضياً واجْتِنَاب ما كان  
عند الله مُسَخِطاً وترك الخروج عند تعديهم  
وجورهم، ثمَّ قال حاكياً اتفاق أهل القرون  
المفضلة على ذلك قال: هذه مقالات وأفعال اجتمع  
عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى وبتوفيق الله  
اعتصمَ بها التَّابِعُونَ قِدْوَةً وَرَضًا. وجاء في الحديث  
حديث النَّبِيِّ ﷺ ( إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا

اسْتَطَعْتُمْ... (1). وَأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْعَامَّةَ أَنَّهُ لَا وَاجِبَ مَعَ الْعَجْزِ وَأَنَّ التَّكَالِيفَ مَنْوُطَةٌ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي بِمَعْنَاهُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ مَفْسَدَةٍ أَكْبَرَ وَهِيَ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ أَنَّ الضَّرَرَ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ؛ وَإِنَّمَا لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ (2) كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ. فَنَأْخُذُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَتَقَدِّمَةِ وَجُوبِ الصَّبْرِ عَلَى الْإِمَامِ الْجَائِرِ وَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَائِمِ الدِّينِ وَ مِنْ وَصَايَا الْأُئِمَّةِ النَّاصِحِينَ فَلَا يَخْرُجُ عَلَى الْإِمَامِ

(1) متفقٌ عليه.

(2) حديث حسن رواه ابن ماجة و الدار قطني وغيرهما مسندا، و رواه مالك في

الموطأ مرسلا : عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ، فأسقط أبا سعيد ، وله طرق يقوي بعضها بعضا.

وإن جار و عصى إلا أن يرى منه الكفر البواح  
الظاهر الذي دلّ عليه الدليل البين من الشرع فإن  
تحقق ذلك فلا يُتسرع في إصدار الأحكام  
بالخروج على الأحكام إن ثبت كفرهم إلا إن  
وجدت المقدرة على إزالتهم مع عدم وقوع مفسدة  
أكبر وليس ذلك لعامة الناس؛ بل هو لعلماء أهل  
السنة والجماعة الذين يعرفون الأحكام ومقاصد  
الأحكام وكيفية تنزيل الأحكام على ما يجب أن  
تُنزل عليه فلا يتسرع المسلم ولا يتبع أهل  
العواطف وأهل الأهواء والخوارج الذين يوقعون  
الأمّة في المهالك ولا يراعون أمناً ولا دمّاً ولا  
حرمةً.



قال المصنف رحمه الله تعالى :

( فَضْلٌ )

وَأَنَّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَوَلَاةِ الْأُمُورِ وَمَنَاصِحَتِهِمْ وَاجِبٌ عَلَى الْإِنْسَانِ وَإِنْ لَمْ يَعَاهِدْهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ لَهُمُ الْإِيمَانَ الْمُؤَكَّدَةَ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالزَّكَاةُ وَالصَّيَامُ وَحُجُّ الْبَيْتِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِنَ الطَّاعَةِ، فَإِذَا حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ تَوَكِيدًا وَتَثْبِيثًا لِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَوَلَاةِ الْأُمُورِ وَمَنَاصِحَتِهِمْ، فَالْحَالِفُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ خِلَافَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ سِوَاءَ حَلْفٍ بِاللَّهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ الَّتِي يَحْلِفُ بِهَا الْمُسْلِمُونَ، فَإِنْ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَوَلَاةِ الْأُمُورِ وَمَنَاصِحَتِهِمْ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ إِذَا حَلَفَ عَلَيْهِ؟! وَمَا نَهَى اللَّهُ

ورسوله عن معصيتهم وغشهم محرم وإن لم يحلف  
على ذلك.

الشارح:

**يعني:** ما يلزم في الطاعة أن يأخذون العهد عليه؛ بل  
كونه أصبح والياً وحاكماً فتجب طاعته، فلذلك قال  
(وإن لم يحلف لهم الأيمان المؤكدة) : لأنّه كان في  
بعض العصور الماضية أن من يتولى الأمر يُحلف  
الناس بالأيمان المغلظة وبالطلاق و بالخروج من  
كلّ ما يملك الإنسان أن يبقى في طاعة ولي الأمر  
وعدم المعصية، فهو يذكر هنا أنّ أمر الله وأمر  
الرّسول يدلُّ على طاعة ولي الأمر في المعروف

ولا يحتاج أن تؤخذ عليهم الأيمان المغلظة أو أن  
يُحلف بالطلاق وغيره، **فَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ( وَإِنْ  
لَمْ يَحْلِفْ لَهُمُ الْإِيْمَانُ الْمُوَكِّدَةُ ) : يعني: طاعة ولي  
الأمر واجبةٌ على الرَّعية حتَّى وإنْ لَمْ يَحْلِفُوا أو  
يُحْلَفُوا على ذلك. قال: كما يجب على المرء  
المسلم الصَّلوات الخمس، فلماذا تجب عليك  
الصَّلوات الخمس؟ لأنَّ الله أمرَكَ بذلك، لماذا يجب  
عليكَ طاعة ولي الأمر في المعروف؟ لأنَّ الله أمرَكَ  
بذلك، ولأنَّ الرَّسول ﷺ أمرَكَ بذلك.**

**قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: كما يجب عليه الصَّلوات  
الخمس والزَّكاة والصَّيام وحج البيت وغير ذلك ممَّا  
أمر الله به ورسوله من الطَّاعة فإذا حلف على ذلك**

تَوْكِيدًا وَتَثْبِيٓتًا لِّمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِنْ طَاعَةِ وَلاَةِ  
الْأُمُورِ وَمَنَاصِحَتِهِمْ فَالْحَالِفُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ لَا يَحِلُّ  
لَهُ أَنْ يَفْعَلَ خِلَافَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ سِوَاءِ حَلْفٍ بِاللَّهِ أَوْ  
غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِيْمَانِ الَّتِي يَحْلِفُ بِهَا الْمُسْلِمُونَ).

**يعني:** هو واجب عليه بغير يمين **أي:** مبايعة ولي  
الأمر والطَّاعة له، فإذا حُلِّفَ أَوْ حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ  
زَادَ الْأَمْرَ تَأْكِيدًا إِذَا كَانَ حَلْفٌ بِالْإِيْمَانِ الَّتِي يَحْلِفُ  
بِهَا الْمُسْلِمُونَ.

قوله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : (فَالْحَالِفُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ لَا  
يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ خِلَافَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ سِوَاءِ حَلْفٍ  
بِاللَّهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِيْمَانِ الَّتِي يَحْلِفُ بِهَا  
الْمُسْلِمُونَ).



مقصوده رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّ الأيمانَ الَّتِي يحلفُ بِهَا

المسلمون ثلاثة أنواع:

يمين بالله، ويمين بغير الله، ويمين كما يقول شيخ الإسلام لله.

اليمين الَّتِي بغير الله شركية لا يجوز الحلف بِهَا واليمين بالله هذه المعتبرة الَّتِي جاءت النُّصُوص باعتبارها وبلزومها لكن تأتي أيمان أخرى كأن يحلف بالطلاق أو العتاق ليفعلن كذا أو لا يفعلن كذا هذه من الأيمان الَّتِي يحلف بِهَا المسلمون وهي تسمى يمين لله؛ لأنَّ الشَّارع هو الَّذِي حلَّ وحرَّم فإذا حلف **يعني**: بهذه الأيمان تأكد ما كان واجبًا.

قوله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : ( فَإِنْ مَا أَوْجَبَهُ اللهُ مِنْ طَاعَةِ وَلَاَةِ  
الْأُمُور وَمَنَاصِحَتِهِمْ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ  
إِذَا حَلَفَ عَلَيْهِ؟! وَمَا نَهَى اللهُ وَرَسُولُهُ عَنْ مَعْصِيَتِهِمْ  
وَعَشِهِمْ مُحْرَمٌ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ عَلَى ذَلِكَ).

**أَيُّ:** فَمَا كَانَ وَاجِبًا بغير (اليمين) اليمين تزيده  
تأكيدًا، وَمَا كَانَ مُحْرَمًا مِنْ غير (اليمين) اليمين  
تزيده تأكيدًا.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى :

( وَ هَذَا كَمَا أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ لِصَلَاةِ الْخُمْسِ، وَلِصَوْمٍ  
شَهْرِ رَمَضَانَ، أَوْ لِقَضَائِ الْحَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ وَيَشْهَدُنَ  
بِالْحَقِّ، فَإِنْ هَذَا وَاجِبٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ عَلَيْهِ،  
فَكَيْفَ إِذَا حَلَفَ عَلَيْهِ؟ وَمَا نَهَى اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ مِنْ



الشرك والكذب وشرب الخمر والظلم والفواحش  
وغش ولالة الأمور والخروج عما أمر الله به من طاعتهم  
هو محرم وإن لم يحلف عليه، فكيف إذا حلف عليه؟  
ولهذا من كان حالفًا على ما أمر الله به ورسوله من  
طاعة ولالة الأمور ومناصحتهم أو الصلاة أو الزكاة أو  
صوم رمضان أو أداء الأمانة والعدل ونحو ذلك، لا  
يجوز لأحد أن يفتيه بمخالفة ما حلف عليه والحنث  
في يمينه، ولا يجوز له أن يستفتي في ذلك).

### الشارح:

**يعني:** هو الآن حلف بالله العظيم أن في عنقه البيعة  
لفلان (الإمام المعتبر) أو حلف بالطلاق أو العتاق أو

كذا بَأَنَّ البيعة فِي عنق فلان. هناك من أهل الأهواء  
من يقول: نُفْتِيكَ تتحلل منها بكفارة يمين! هذا لا  
يجوز؛ لأنَّه كما قال شيخ الإسلام لأنَّ هذه الأشياء  
أصلاً واجبة بغير حلف والحلف زادها تأكيداً.

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : (ومن أفتى مثل هؤلاء بمخالفة ما  
حلفوا عليه و الحنث في أيمانهم فهو مفترٍ على الله  
الكذب، مفتٍ بغير دين الإسلام، بل لو أفتى آحاد  
العامة بأن يفعل خلاف ما حلف عليه من الوفاء في  
عقد بيع أو نكاح أو إجاره أو غير ذلك مما يجب عليه  
الوفاء به من العقود التي يجب الوفاء بها وإن لم يحلف  
عليها، فإذا حلف كان أوكد، فمن أفتى مثل هذا بجواز  
نقض هذه العقود والحنث في يمينه كان مفترياً على الله  
الكذب مفتياً بغير دين الإسلام، فكيف إذا كان ذلك في

معاقدة ولاية الأمور التي هي أعظم العقود التي أمر الله  
بالوفاء بها.

وهذا كما أن جمهور العلماء يقولون: يمين المكره  
بغير حق لا ينعقد سواء كان بالله أو النذر أو الطلاق أو  
العتاق، وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد.

ثم إذا أكره ولي الأمر الناس على ما يجب عليهم من  
طاعته ومناصحته وحلفهم على ذلك لم يجز لأحد أن  
يأذن لهم في ترك ما أمر الله به ورسوله من ذلك،  
ويرخص لهم في الحنث في هذه الأيمان؛ لأن ما كان  
واجباً بدون اليمين فاليمين تقويه لا تضعفه، ولو قدر  
أن صاحبها أكره عليها.

و من أراد أن يقول بلزوم المحلوف مطلقاً في بعض  
الأيمان؟ لأجل تحليف ولاية الأمور أحياناً، قيل له.

وهذا يرد عليك فيما تعتقده في يمين المكره، فإنَّك تقول: لا يلزم فإن حلف بها ولاة الأمور، ويرد عليك في أمور كثيرة تفتي بها في الحيل، مع ما فيه من معصية الله تعالى ورسوله و ولاية الأمور. يحلف عليه، فكيف إذا حلف عليه؟ وما نهى الله عنه ورسوله من الشرك والكذب وشرب الخمر والظلم والفواحش وغش ولاة الأمور والخروج عما أمر الله به من طاعتهم هو محرم بدون أن يحلف عليه، فكيف إذا حلف عليه؟

ولهذا من كان حالفًا على ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم أو الصلاة أو الزكاة أو صوم رمضان أو أداء الأمانة والعدل ونحو ذلك، لا يجوز لأحد أن يفتيه بمخالفة ما حلف عليه والحنث في يمينه، ولا يجوز له أن يستفتي في ذلك. ومن أفتى



مثل هؤلاء بمخالفة ما حلفوا عليه والحنث في أيمانهم  
فهو مفترٍ على الله الكذب، مفتٍ بغير دين الإسلام).

-----

### الشارح:

**يعني:** هو يردُّ على من يفتون الناس من التَّحَلُّل من طاعة ولي الأمر إذا كان ولي الأمر يُحلفهم على البيعة مع إنَّ البيعة و طاعة ولي الأمر بالمعروف هذه جاء الأمر بها من الله **عَزَّ وَجَلَّ** و من الرِّسُول **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** وقد وجدتُ هذا الَّذِي حذَّر منه شيخ الإسلام و جدُّه يقول به بعض قادة الإخوان المسلمين يقولون: لأنَّهم لا يرون البيئات الموجودة المعاصرة لا يرونها بحالٍ من الأحوال لأحد، لكن

كيف يفتون النَّاس ليتخلصون من طاعة ولاية  
 أمورهم، فنجد **مثلاً**: صاحب كتاب الجماعة  
 الإسلامية و صاحب كتاب الثوابت والمتغيرات  
 يقول: إِنَّ الجماعات الإسلامية الموجودة تقوم  
 مقام الجيوش فيجب الانضمام إلى هذه الجماعات  
 و يقول أيضًا في أثناء كلامه: ( **و من كان عقد عقد**  
**بيعةٍ يعني**: للإمام ونحوه، **يتحلل من ذلك كما يتحلل**  
**من اليمين** ) **يعني**: بكفارة يمين.

و من المعلوم أَنَّ هذه الجماعة (جماعة الإخوان  
 المسلمين) التي تأسست عام (1928م) على يد  
 حسن البنا تعويضًا لسقوط الخلافة وسعيًا لإعادتها  
 كما زعموا، ولذا أناطوا بالمرشد العام للجماعة

القيام بالدُّور السياسي وعقدوا له البيعة ولا اعتبار  
عندهم لأي بيعات أخرى لا سيما المتعلقة بالدُّول  
الاسلامية القائمة وإنَّما تكون البيعة للجماعة  
والمرشد يقوم بدور الإمام حتَّى توجد الخلافة  
لكي لا تذوب الجماعة روحياً وشعورياً في الدولة  
المدنية المعاصرة كما يقولون، ولهذا فإنَّ المنتمي  
لهذه الجماعة فكراً وتنظيماً لا قيمة للدولة عنده  
ولا للوطن؛ وإنَّما الولاء والبراء للجماعة فهي التي  
تمثل الإسلام في نظرهم ومن يخالفها فليس هو  
من الإسلام في شيء، ولذا لا يقبلون أن ينضم في  
صفوفهم من لا يرى هذه الجماعة ولا يقبلون  
دعوة غيرهم مهما كانت منزلتها الدِّينية وما لم تكن

معترفة بهذه الجماعة ولذا ألغوا مفهوم الطاعة لولي الأمر، فلذا قرروا الخروج والثورة على كل حاكم ليس على من هاجهم مهما كان إلتزامه بالشّرع الحنيف، وغضوا النّظر عن من كان موالياً لهم أو مؤيداً لهم مهما كانت مخالفته للإسلام فألغوا مفهوم الطاعة لولي الأمر واستبدلوا ذلك بالجماعة وعبوا الإلتباع بفكرة الخلافة والسّعي في إيجادها وعدم اعتبار الدول الموجودة وفق خطط إستراتيجية مدروسة لحشد الأتباع وكسب الولاءات والتغلغل في المجتمعات ومن ثمّ السّعي للسيطرة على الحكم في كل بلد وجدت لهم فيه دعوة، وقد صوّروا المجتمع المسلم والعالم

الإسلامي كأنه قبل دعوتهم في جاهلية، وبعيد كلَّ  
البعد عن الإسلام وتطبيقه؛ بل إنَّ رموزهم وقادتهم  
لَمَّا تغلغلوا داخل البلاد السُّعودية نقلوا واقع  
بلدانهم بكلِّ ما فيه من مظاهر فسادٍ عقدي وفكري  
وأخلاقي وظهور للتَّيار العلماني فيه وما كان من  
صراعٍ بين السُّلطة وبينهم نقلوا كل هذا وأنزلوه  
على واقع البلاد السُّعودية مع الإختلاف الجذري  
بين الواقع السُّعودي المطبق للإسلام وللشريعة  
سواء من الحكَّام أو العلماء أو المجتمع، وواقع  
تلك المجتمعات الَّتِي وفدوا منها كلُّ ذلك من  
أجل زعزعة الثَّقة في أهل العلم وولاية الأمر في  
بلادنا السُّعودية ليسهل إلحاقها ببقية بلاد

المسلمين بزعمهم من إنها تعيش في الجاهلية وما يقال عن السُّعودية يقال عن غيرها، وقد اعتمدت جماعة الإخوان المسلمين وما تفرَّع منها البنائية والقطبية والسُّرورية والجهاد والجماعة الإسلامية والتَّكفير والهجرة و ثُمَّ القاعدة ثُمَّ داعش والنُّصرة في دعوتها ومنهجها على التَّكتم والسُّرية والتَّلون والتَّقِيَّة والمهادنة حتى توجد عندهم القوة التي يرون أنها كافية ثُمَّ يُفَاجِئُون المجتمع بثورتهم ولا شك أن هذه الجماعة **أَيُّ**: جماعة الإخوان المسلمين أشد الفرق المبتدعة وأخطرها ضرراً على الإسلام وأهله، وإنَّه كما يقال لكلِّ قوم وارث فإنَّ هذه الفرقة قد ورثت الخوارج في معتقدها وإن

اختلفت في الأسلوب والطرح ولكن الغاية  
والهدف واحد وكما إنَّ أسوأ فرقتين وجدتا في  
تاريخ المسلمين قديماً وهما فرقة الخوارج وفرقة  
الرافضة قد تأثرتا في بداية وجودهما بفكر اليهود  
عبد الله بن سبأ والذي يعتبر شيخاً للفرقتين  
الخوارج والروافض إنَّ جاز التعبير فإنَّ فرقتي  
الإخوان المسلمين والخمينية الرافضية في هذا  
العصر قد تأثرتا بالغرب المعادي للإسلام وأهله،  
فالخميني قدم من فرنسا ثمَّ قاد الثورة في إيران  
وجماعة الإخوان المسلمين قد شارك الإنجليز  
واليهود في تأسيسها ومدَّ يد العون لها كما ذكر  
الشيخ أحمد محمود شاكر **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** حيث

قال: حركة البنا وإخوانها المسلمين قلبوا الدَّعوة الإسلامية إلى دعوة إجرامية هدامة ينفق عليها الشُّيوعيون واليَّهود كما نعلم ذلك علم اليقين ذكره **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى**: في كتاب الشؤون التَّعليم والقُضاة والقضاء (ص 48)، وأيضًا نجد أنَّ هاتين الفرقتين قد استغلت للنيل من الإسلام وأهله أسوء استغلال في عصرنا الحاضر فما يُسمَّى بالرَّبيع العربي والذي كان عرابه حاكم أمريكا السَّابق أوباما فإنَّ تنفيذه كان بيد إيران الخمينية وجماعة الإخوان المسلمين، ولذا دمرت كثير من بلدان العرب والمسلمين من أهل السَّنة بسبب هاتين الفرقتين، كما إنَّ بينهما تناغمًا كبيرًا وعملاً مشتركًا من قديم،

ولذا استغلهم أعداء الإسلام لتحقيق مآربهم في  
ديار المسلمين، وقد كانت إيران الخمينية تقدم  
دعمًا عسكريًا ولوجيستيًا لجامعتي القاعدة وتنظيم  
داعش و جماعة الإخوان تقدم لهاتين الجماعتين  
دعمًا فكريًا إضافة إلى ترغيب الشباب المسلم  
والتغريب بهم للانضمام إليهما، إذ إنَّ قائدي  
الجماعتين أسامة بن لادن ثمَّ الظواهري [القاعدة]  
والبغدادي [داعش] هم من تنظيم جماعة الإخوان،  
ومع إنَّ جماعة الإخوان المسلمين تدَّعي فهم  
الواقع وتتهم غيرها بالجهل به إلاَّ إنَّ الواقع أثبت  
خلاف ذلك فدعوتهم لها ما يقارب قرنًا من الزَّمان  
وقد فشلت في كل مكان وُجدت فيه؛ لأنَّها لم تُبنى

على السنّة وصارت دعوة فاسدة مفسدة وينطبق  
 عليها ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى**  
 عن الخوارج إذ قال "الخوارج إمّا أن يُغلبوا وإمّا أن  
 يُغلبوا ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة .. فلا أقاموا  
 ديناً ولا أبقوا دنيا" <sup>(1)</sup> وقال **رَحِمَهُ اللهُ** : وهؤلاء أمر  
 النبي **ﷺ** بقتالهم؛ لأنّ معهم ديناً فاسداً لا يصلح به دنيا  
 ولا آخرة.

فرحم الله شيخ الإسلام "ابن تيمية" فما ذكره عن  
 الخوارج ينطبق تمام الإنطباق على جماعة  
 الإخوان وما تفرّع عنها وتولّد منها من فرق

1- (المنهاج ٤/ ٥٢٨)



وجماعات معاصرة. وقى الله المسلمين شرهم  
وشر كل ذي شرٍّ وردَّ كيد أعداء أهل السنَّة في  
نُحورهم.

قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى :

( أمَّا أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد  
فيما نهى الله عنه من معصية ولالة الأمور، وغشهم،  
والخروج عليهم، بوجه من الوجوه، كما قد عُرف من  
عادات أهل السنة والدين قديمًا وحديثًا ومن سيرة  
غيرهم).

نعم، كما قال شيخ الإسلام "ابن تيمية" رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى  
يقول: الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ عَبْدُ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

"إِنَّا نَقْتَدِي وَلَا نَبْتَدِي، وَنَتَّبِعُ وَلَا نَبْتَدِعُ، وَإِنَّ أَفْضَلَ مَا تَمَسَّكْنَا بِالْأَثَرِ". (1) وقال: (إِيَّاكُمْ وَالتَّبَدُّعَ وَالتَّنَطُّعَ وَالتَّعَمُّقَ وَعَلَيْكُمْ بِالْعَتِيقِ) وقال: (إِنَّهَا سَتَكُونُ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، فَعَلَيْكُمْ بِالتَّوَدَّةِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ تَابِعًا فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ رَأْسًا فِي الشَّرِّ).. وقال:

(إِنَّكُمْ أَصْبَحْتُمْ عَلَى الْفِطْرَةِ وَإِنَّكُمْ سَتُحْدِثُونَ، وَيُحْدِثُ لَكُمْ. فَإِذَا رَأَيْتُمْ مُحْدَثَةً، فَعَلَيْكُمْ بِالْهَدْيِ الْأَوَّلِ). (السنة للمروزي 80) يعني: فليكن بهدي السلف وطريقتهم. (2)

(1) رواه اللالكائي في شرح الاعتقاد (١ / ٨٦).

(2) هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْهُ.

وقال: عليكم بالطريق فلئن لزمتموه لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن خالفتموه يميناً وشمالاً لقد ضللتهم ضلالاً بعيداً. (1) الطريق يقصد به الصراط المستقيم كما قال تعالى: ( وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ( الأنعام - 153 ) ).

قال: ( و كتب الخليفة عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ إلى بعض عماله: "أوصيك بتقوى الله والإقتصاد في أمره وإتباع سنة رسوله ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعده فيما جرت به سنته وكفوا مؤنته، واعلم أنه لم يبتدع إنسان بدعة إلا قَدَّم قبلها ما هو

---

(1) روى هذه الآثار الخمسة عن ابن مسعود - رضي الله عنه - ابنُ بطة في الإنابة ( ١ / ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٢ ) .

دليل عليها وعبرة فيها، فعليك بلزوم السنّة، فإنّها لك - بإذن الله - عصمة، واعلم أنّ من سنّ السنن قد علم ما في خلافها من الخطأ والزلل والتعمق والحمق، فإنّ السّابقين عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، وكانوا هم أقوى على البحث ولم يبحثوا<sup>(١)</sup>. وقال محمد بن سيرين **رَحِمَهُ اللهُ** : "كانوا يقولون: إذا كان الرّجل على الأثر فهو على الطريق"<sup>٢</sup>. وقال الأوزاعي **رَحِمَهُ اللهُ** : "ندور مع السنّة حيث دارت"<sup>٣</sup>. وقال أبو العالية الرّياحي: "تعلموا الإسلام فإذا تعلّمتموه فلا ترغبوا عنه وعليكم بالصّراط

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (١ / ٣٢١).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (١ / ٣٥٧).

(٣) رواه اللالكائي في شرح الاعتقاد (١ / ٦٤).



المستقيم، فَإِنَّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ الْإِسْلَامَ، وَلَا تَنحَرَفُوا  
عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَعَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ  
نَبِيِّكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الْأَهْوَاءُ الَّتِي تَلْقِي بَيْنَ أَهْلِهَا  
الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ" (١). فَمَنْ أَرَادَ لِنَفْسِهِ الْفَوْزَ وَالنَّجَاةَ  
عَلَيْهِ أَنْ يَلْزِمَ غَرَزَ هَؤُلَاءِ وَيَسْلُكَ نَهْجَهُمْ وَيَتَّبِعَ  
طَرِيقَهُمْ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ سَبَقَ سَبْقًا بَعِيدًا وَفَازَ  
فَوْزًا عَظِيمًا.

وَإِنَّ مَنْ نَهَجَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَبِيلَهُمْ مَعَ  
وَلَاةِ أَمْرِهِمْ أَنََّّهُمْ يَرُونَ وَجُوبَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ كَمَا  
ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ "ابْنُ تَيْمِيَّةٍ" فِيمَا تَقْدُمُ السَّمْعُ

---

(٤) رواه ابن بطة في الإبانة (١/ ٣٣٨).

والطَّاعَةُ لَهُمْ فِي الْمُنْشَطِ وَالْمَكْرَهُ أَبْرَارًا كَانُوا أَوْ  
فَجَارًا، وَإِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ فَإِنْ أَمَرُوا  
بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ  
وَيَنْصَحُونَ لَهُمْ وَلَا يَدْعُونَ عَلَيْهِمْ؛ بَلْ يَدْعُونَ لَهُمْ  
بِالصَّلَاحِ وَالْمَعَاوَةِ وَلَا يَرُونَ الْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ وَلَا  
قِتَالَهُمْ وَلَا نَزْعَ يَدِ الطَّاعَةِ مِنْهُمْ وَإِنْ جَارُوا وَظَلَمُوا  
بَلْ يَدْعُونَ ذَلِكَ مِنَ الْبِدْعِ الْمَحْدُثَةِ.

يَقُولُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ  
وَالْجَمَاعَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: "أَصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا التَّمَسُّكُ  
بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ،  
وَتَرْكُ الْبِدْعِ وَكُلِّ بَدْعَةٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ، وَتَرْكُ  
الْخُصُومَاتِ، وَالْجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ،

وترك المراء والجدال، والخصومات في الدين "   
 والسُّنَّةُ عِنْدَنَا آثَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، والسُّنَّةُ تفسَّرُ   
 الْقُرْآنَ، وَهِيَ دَلَالُ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ،   
 وَلَا تُضْرَبُ لَهَا الْأَمْثَالُ، وَلَا تُدْرَكُ بِالْعُقُولِ وَلَا   
 الْأَهْوَاءِ، إِنَّمَا هُوَ الْإِتِّبَاعُ وَتَرْكُ الْهَوَى .

السُّنَّةُ اللَّازِمَةُ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً - لَمْ يَقْبَلْهَا   
 وَيُؤْمِنْ بِهَا - لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا... فذكر رَحِمَهُ اللهُ   
 تَعَالَى أموراً ثم قال: (والسمع والطاعة للأئمة وأمير   
 المؤمنين البر والفاجر ومن ولي الخلافة، واجتمع   
 الناس عليه ورضوا به، ومن عليهم).

أَيُّ: غلبهم وقهرهم بالسَّيفِ حَتَّى صار خليفة   
 وَسُمِّيَ أمير المؤمنين لحديث عبادة بن الصامت

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: (بايعنا رسول الله ﷺ على السَّمع والطَّاعة في العُسْر واليسر، والمَنْشَطِ والمَكْرَه، وأن لا ننازع الأمر أهله، وإن بَغَوْا علينا، وأن نقول بالحق حيثما كان، لا نخاف في الله لومة لائم).

و الغزو ماض مع الأمراء إلى يوم القيامة - البر والفاجر - لا يترك.

وقسمة الفيء، وإقامة الحدود إلى الأئمة ماض، ليس لأحد أن يطعن عليهم، ولا ينازعهم.

ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة، من دفعها إليهم أجزاء عنه برًّا كان أو فاجرًا قال شارح الطحاوية: وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير

الحرب، وعامل الصدقة يُطاع في مواضع  
الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد  
الاجتهاد بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم  
لرأيه، فإنَّ مصلحة الجماعة والائتلاف ومفسدة  
الفرقة والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية.  
اهـ. (الطحاوية ص 37) . .

وصلاة الجمعة خلفه، وخلف مَنْ ولاه؛ جائزة  
باقية تامة ركعتين، من أعادهما فهو مبتدع، تارك  
للآثار، مخالف للسنة، ليس له من فضل الجمعة  
شيء؛ إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة -من كانوا-  
برهم وفاجرهم، فالسُّنة بأن يصلي معهم ركعتين  
ويدين بأنّها تامة، لا يكن في صدرك من ذلك شك

ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كان  
الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأيّ وجه  
كان بالرضا أو بالغلبة فقد شقّ هذا الخارج عصا  
المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ فإن  
مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية لحديث ابن  
عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: من رأى  
من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنّه من فارق  
الجماعة شبراً فمات، فميتته جاهلية.

ولا يحل قتال السُّلطان ولا الخروج عليه لأحد من  
النَّاس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السُّنّة  
والطَّرِيق. (1)

(1) شرح الاعتقاد للالكائي (١٦١/١، ١٦٠) وهو من رواية عبدوس عن الإمام أحمد.



ثُمَّ ذَكَرَ بَقِيَّةَ الْأُصُولِ أَصُولَ السُّنَّةِ الَّتِي مِنْ فَارِقِهَا لَمْ  
يَكُنْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَذَكَرَ نَحْوًا مِنْ هَذَا وَقَرِيبًا مِنْهُ الْإِمَامُ **عَلِي بْنُ الْمَدِينِيِّ**  
فِي عَقِيدَتِهِ (1). وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ **رَحِمَهُ اللَّهُ** أَيْضًا:  
"هَذِهِ مَذَاهِبُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَصْحَابِ الْأَثَرِ، وَأَهْلِ السُّنَّةِ  
الْمَعْرُوفِينَ بِهَا، الْمَقْتَدِي بِهِمْ فِيهَا، وَأَدْرَكَتْ مِنْ  
أَدْرَكَتْ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَالْحِجَازِ وَالشَّامِ  
وغيرهم عليها، فَمَنْ خَالَفَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ، أَوْ  
طَعَنَ فِيهَا، أَوْ عَابَ قَائِلَهَا - فَهُوَ مُبْتَدِعٌ خَارِجٌ مِنْ  
الْجَمَاعَةِ، زَائِلٌ عَنْ مَنْهَجِ السُّنَّةِ، وَسَبِيلِ الْحَقِّ".

---

1- شرح الاعتقاد للالكائي (١/ ١٦٧، ١٦٨).

و ذكر أمورًا من أصول الاعتقاد منها قوله:

"... والانقياد إلى من ولاه الله أمركم، لا تنزع يداً من طاعته، ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك رجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعة، فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر هو لله معصية، فليس لك أن تطيعه ألبته، وليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه ... (1)".

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: "لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة

---

١ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١ / ٢٤-٢٧) وهو من رواية أبي العباس الإصطخري عن الإمام أحمد.



والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر ...  
وذكر جماعة منهم ثم قال: ما رأيت واحداً منهم  
يختلف في هذه الأشياء ... فذكر أموراً منها:

وأن لا ننازع الأمر أهله لقول النبي ﷺ: "ثلاث لا  
يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله،  
وطاعة ولاة الأمر، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط  
من ورائهم" ١. ثم أكد في قوله: {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا  
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} ٢: وأن لا يرى السيف  
على أمة محمد ﷺ، وقال الفضيل: لو كانت لي  
دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام، لأنه إذا صلح

١ رواه الترمذي: 2658، وأحمد: 21630، وهو حديث صحيح.

٢ سورة النساء: الآية ٥٩.

الإمام أمن البلاد والعباد. قال ابن المبارك: يا معلم  
الخير من يجزي على هذا غيرك" ١ .

وقال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي:  
"سألت أبي وأبا زرعة عن مذهب أهل السنة في أصول  
الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما  
يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع  
الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً فكان من  
مذهبهم ... فذكرنا أموراً منها: ... ونقيم الجهاد  
والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان، ولا

١- شرح الاعتقاد للالكائي (١٧٢/١-١٧٦). والمراد بكلمة ابن المبارك الثناء على الفضيل، لأنه لم يرد أن يخص نفسه بالدعوة المستجابة لو كانت له، بل أراد أن يجعلها لمن يعم نفعه إذا صلح وهو السلطان.



نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة  
ونسلم ونطيع لمن ولّاه الله **عَزَّ وَجَلَّ** أمرنا، ولا ننزع  
يداً من طاعة ونتبع السنّة والجماعة ونجتنب  
الشذوذ والخلاف والفرقة فإنّ الجهاد ماض مذ  
بعث الله **عَزَّ وَجَلَّ** نبيه **عليه الصّلاة والسّلام** إلى قيام  
السّاعة مع ولي الأمر من أئمة المسلمين لا يطله  
شيء، والحج كذلك، ودفع الصّدقات من السّوائم  
إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين ... " ١ .

وقال سهل بن عبد الله التّستري وقد قيل له: متى  
يعلم الرجل أنّه على السنّة والجماعة؟

---

١- شرح الاعتقاد للاكائي (١ / ١٧٦ - ١٨٠) .

قال: "إذا علم من نفسه عشر خصال لا يترك الجماعة، ولا يسب أصحاب النبي ﷺ، ولا يخرج على هذه الأمة بالسيف، ولا يكذب بالقدر، ولا يشك في الإيمان، ولا يماري في الدين، ولا يترك الصلاة على من يموت من أهل القبلة بالذنب، ولا يترك المسح على الخفين، ولا يترك الجماعة خلف كل والٍ جَارٍ أو عَدَلٍ" ١.

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاية أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى

١ - شرح الاعتقادات لآل لالا، (١ / ١٨٣).



طاعتهم من طاعة الله **عَزَّ وَجَلَّ** ، ما لم يأمرُوا  
بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والعافية" <sup>1</sup>.

وقال الإمام البربهاري **رَحِمَهُ اللهُ** "واعلم أنَّ جور  
السَّلاطان لا ينقص فريضة من فرائض الله التي  
افترضها على لسان نبيه **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** ، جوره على نفسه،  
وتطوعك وبرك معه تام **إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى** ، **يعني** :  
الجماعة والجمعة والجهاد معهم وكل شيء من  
الطاعات فشاركهم فيه. وإذا رأيت الرَّجُل يدعو  
على السَّلاطان فاعلم أنَّه صاحب هوى، وإذا  
سمعت الرَّجُل يدعو للسَّلاطان بالصلاح فاعلم أنَّه

---

**1-** شرح العقيدة الطحاوية ص/368.

صاحب سنّة إن شاء الله، يقول الفضيل بن عياض:  
لو كان لي دعوة ما جعلتها إلّا في السّلطان. فأمرنا  
أن ندعو لهم بالصّلاح، ولم نؤمر أن ندعو عليهم  
وإن جأروا وظلموا؛ لأنّ جورهم وظلمهم على  
أنفسهم وعلى المسلمين، وصلاحهم لأنفسهم  
وللمسلمين" <sup>1</sup>.

وقال الإمام ابن بطة العكبري: "... ونحن الآن  
ذاكرون شرح السنّة ووصفها وما هي في نفسها،  
وما اللّذي إذا تمسك به العبد و دان الله به سُمى بها  
واستحق الدخول في جملة أهلها، وما إن خالفه أو  
شيئاً منه دخل في جملة من عبناه وذكرناه وحذّرنا

١ انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣٦ / ٢).



منه من أهل البدع والزيغ، ممّا أجمع على شرحنا له  
أهل الإسلام وسائر الأمة مذ بعث الله نبيه ﷺ إلى  
وقتنا هذا."

وذكر جملة من هذه الأصول ثمّ قال:

"ثمّ من بعد ذلك الكف والقعود في الفتنة ولا  
تخرج بالسيف على الأئمة وإن ظلموا.

وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "إن ظلمك  
فاصبر، وإن حرمك فاصبر."

وقال النبي ﷺ لأبي ذر: "اصبر وإن كان عبداً  
حبشياً". وقد أجمعت العلماء من أهل الفقه  
والعلم والنسك والعباد والزهاد من أوّل هذه الأمة

إلى وقتنا هذا: أَنَّ صلاة الجمعة والعَيدَين ومنى  
وعرفات والغزو والحج والهدي مع كل أمير بر  
وفاجر، وإعطاءهم الخراج والصدقات والأعشار  
جائز، والصَّلاة في المساجد العظام الَّتِي بنوها،  
والمشي على القناطر والجسور التي عقدوها،  
والبيع والشِّراء وسائر التَّجارة والزَّراعة والصَّنائع  
كلها في كل عصر، ومع كل أمير جائز على حكم  
الكتاب والسَّنة، لا يضر المحتاط لدينه والمتمسك  
بسنة نبيه ﷺ ظلم ظالم ولا جور جائز إذا كان ما  
يأتيه هو على حكم الكتاب والسَّنة، كما أنه لو باع  
واشترى في زمن الإمام العادل بيعاً يخالف  
الكتاب والسَّنة لم ينفعه عدل الإمام، والمحاكمة

إلى قضائهم ورفع الحدود والقصاص وانتزاع  
الحقوق من أيدي الظلمة بأمرائهم وشرطهم،  
والسمع والطاعة لمن ولوه وإن كان عبداً حبشياً  
إلا في معصيته الله **عَزَّ وَجَلَّ**، فليس لمخلوق فيها  
طاعة، ثم من بعد ذلك اعتقاد الديانة بالنصيحة  
للأئمة وسائر الأمة في الدين والدنيا ومحبة الخير  
لسائر المسلمين، تحب لهم ما تحب لنفسك وتكره  
لهم ما تكره لنفسك" ١.

وقال أبو منصور معمر بن أحمد الأصبهاني في  
رسالته التي جمعها في السنة لما رأى غربة السنة

---

١ - انظر: الشرح والإبانة (ص ١٧٥ و ٢٧٦-٢٨١).

وكثرة الحوادث واتباع الأهواء.. قال: "ثمَّ من  
السنة الإنقياد للأمراء والسلطان بأنَّه لا يخرج  
عليهم بالسيف وإن جاروا، وأن يسمعوا له وأن  
يطيعوا وإن كان عبداً حبشياً أجدع، ومن السنة  
الحج معهم والجهاد معهم وصلاة الجمعة  
والعيدين خلف كل بر وفاجر..."

وقال في تمامها: "ويشهد لهذا الفصل المجموع  
من السنة كتب الأئمة، فأول ذلك كتاب السنة عن  
عبد الله بن أحمد بن حنبل وكتاب السنة لأبي  
مسعود وأبي زرعة وأبي حاتم، وكتاب السنة لعبد  
الله بن محمد بن النعمان وكتاب السنة لأبي عبد الله  
محمد بن يوسف البنا الصوفي رَحِمَهُمُ اللهُ أَجْمَعِينَ،



ثمَّ كتب السُّنن للمتأخرين مثل أبي أحمد العسال،  
ألفوا كتب السنَّة، فاجتمع هؤلاء كلهم على إثبات  
هذا الفصل من السنَّة.. "١".

وقال الإمام أبو إسماعيل الصَّابوني: "ويرى  
أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من  
الصَّلوات خلف كلِّ إمام مسلم برًّا كان أو فاجرًا،  
ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جوررة فجرة،  
ويرون الدَّعاء لهم بالإصلاح والتَّوفيق والصَّلاح  
وبسط العدل في الرِّعية، ولا يرون الخروج عليهم  
بالسَّيف، وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى  
الجور وبسط العدل في الرِّعية، ولا يرون الخروج

---

1- انظر: الحجة في بيان المحجة للتيمي (١/ ٢٣٥-٢٤٢).

عليهم بالسَّيف، وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيـف، ويرون قتال الفئة الباغية حتَّى ترجع إلى طاعة الإمام العدل" ٢.

وقال التَّيمي: "فصل يتعلق باعتقاد أهل السنة ومذهبهم ... وطاعة أولي الأمر واجبة، وهي من أوكد السنن، ورد بها الكتاب والسنة، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" ٣.

والنَّقول عن أهل السنة والجماعة في تقرير هذا الأصل الثَّابت كثيرة جدًّا، ولا يخلو كتاب من كتب أهل السنة والجماعة المؤلفة في شرح السنة

٢- عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ٩٢، ٩٣).

٣- الحجة في بيان المحجة (٢ / ٤٧٨).



وأصول الإعتقاد من تقرير هذا الأصل وبيانه  
وشرحه، ولَمَّا أظهر الواثق مقالة القول بخلق  
القرآن، وضرب عليها وحبس، جاء نفر إلى أبي  
عبد الله من فقهاء أهل بغداد: فيهم بكر بن عبد الله،  
وإبراهيم بن علي المطبخي، وفضل بن عاصم،  
وغيرهم فأتوا أبا عبد الله وسألوا أن يدخلوا عليه  
فاستأذنت لهم فدخلوا عليه، فقالوا له: يا أبا عبد  
الله: إِنَّ الأمر قد فشا وتفاقم، وهذا الرجل يفعل  
ويفعل، وقد أظهر ما أظهر، ونحن نخافه على أكثر  
من هذا، وذكروا له أَنَّ ابن أبي دواد مضى على أَنَّ

يأمر المعلمين بتعليم الصّبيان في الكتاب مع  
القرآن، القرآن كذا وكذا.

فقال لهم أبو عبد الله: **وماذا تريدون؟**

قالوا: أتيناك نشاورك فيما نريد.

قال: **فما تريدون؟**

قالوا: لا نرضى بإمرته ولا بسلطانه.

فناظرهم أبو عبد الله ساعة، حتى قال لهم - وأنا  
حاضرهم - : "أرأيتم إن لم يبق لكم هذا الأمر،  
أليس قد صرتم من ذلك إلى المكروه؟ عليكم  
بالنكرة بقلوبكم، ولا تخلعوا يداً من طاعة، ولا  
تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ولا



دماء المسلمين معكم، انظروا في عاقبة أمركم، ولا  
تعجلوا، واصبروا حتى يستريح بر، ويستراح من  
فاجر.

و دار بينهم في ذلك كلام كثير لم أحفظه، واحتجَّ  
عليهم أبو عبد الله بهذا فقال بعضهم: إنا نخاف  
على أولادنا، إذا ظهر هذا لم يعرفوا غيره ويُمحى  
الإسلام ويدرس.

فقال أبو عبد الله: كَلَّا، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ناصر دينه وإنَّ  
هذا الأمر له ربّ ينصره، وإنَّ الإسلام عزيزٌ منيعٌ.

فخرجوا من عند أبي عبد الله، ولم يجبههم إلى شيء  
مما عزموا عليه، أكثر من النهي عن ذلك

والإحتجاج عليهم بالسَّمع والطَّاعة، حتَّى يفرج الله  
عن الأمّة فلم يقبلوا منه.

فلما خرجوا، قال لي بعضهم: امض معنا إلى منزل  
فلان رجل سموه حتى نوعده لأمر نريد.

فذكرت ذلك لأبي، فقال لي أبي: لا تذهب واعتل  
عليهم، فإنّي لا آمن أن يغمسوك معهم فيكون لأبي  
عبد الله في ذلك ذكر، فاعتلت عليهم ولم أمض  
معه.

فلمّا انصرفوا دخلت أنا وأبي على أبي عبد الله،  
فقال أبو عبد الله لأبي: يا أبا يوسف هؤلاء قوم قد  
أشرب قلوبهم ما يخرج منها فيما أحسب، فنسأل



الله السَّلامَة، ما لنا ولهذه الآفة، وما أحب لأحد أن يفعل هذا. فقلت له: يا أبا عبد الله، وهذا عندك صواب؟ قال: لا، هذا خلاف الآثار التي أمرنا فيها بالصَّبر، ثمَّ قال أبو عبد الله: قال النبي ﷺ: "إن ضربك فاصبر، وإن حرمك فاصبر، وإن وليت أمره فاصبر".

وقال عبد الله بن مسعود: كذا، وذكر أبو عبد الله كلاماً لم أحفظه.

قال حنبل: فمضى القوم، فكان من أمرهم أنهم لم يحمدوا، ولم ينالوا ما أرادوا، اختفوا من السُّلطان

وهربوا وأخذ بعضهم فحبس، ومات في

الحبس" (١)؟!؟

وفي هذه القصة أبلغ عظة في خطورة مخالفة منهج أهل السنة والجماعة في هذا الأصل العظيم، وأن مفارق منهجهم لا يجنى من ذلك إلا مثل هذه العواقب الوخيمة، إضافة إلى مجانبته للحق ومفارقتة الصواب.

**و مثال آخر:** فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ قد

عاش في زمن كانت السُّلطة فيه لديها قصور

---

١ - ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل لحنبل بن إسحاق بن حنبل

(ص ٧٠-٧٢) وراجع الفتاوى لابن تيمية (١٢ / ٤٨٨).



وتقصير بين<sup>٨٢</sup>، بل إنه رَحِمَهُ اللهُ أُوذِيَ من قبل السَّلاطنة بسبب تقريره ونشره لعقيدة أهل السنة والجماعة، وردّه على الفرق الضّالة كالصُّوفية والأشعرية، وسجن بسبب ذلك مراراً، حتّى إنه رَحِمَهُ اللهُ مات محبوساً بقلعة دمشق" (١).

و مع ذلك كان شديد التّحذير من الخروج على الولاية و نزع اليد من الطاعة، ويبين أنّ هذا المسلك يترتب عليه من الفساد ما هو أعظم مما يقع من الولاية من فسق أو ظلم أو جور.

---

**1-** وقال قبل موته ما معنا: "إني قد أحللت السلطان الملك الناصر، من حبسه إياي لكونه فعل ذلك مقلداً غيره معذوراً، ولم يفعله لحظ نفسه، بل لما بلغه مما ظنه حقاً من مبلّغه، والله يعلم إنه بخلافه". الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية للبزار ص ٨٢.

قال **رَحِمَهُ اللهُ** : "ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أَنَّهُمْ لا يرون الخروج على الأئمة وقاتلهم بالسَّيف وإن كان فيهم ظلم، كما دلَّت على ذلك الأحاديث الصَّحيحة المستفيضة عن النَّبي **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** ؛ لأنَّ الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما، ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلَّا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الَّذي أزالته ... " (١).

(١) منهاج السنة (٣/٣٩١).

**قال الشارح:** وقد رأينا و رأى النَّاس ما حصل في زماننا الآن ممن خرج على ولاية أمرهم من المفاسد العظيمة من قتل الأنفس وإزهاقها وخراب الأموال والديار و سفك الدِّماء وإنتهاك الحرمات وضياع الأمن كله بسبب عدم الصَّبر والخروج على الولاية وقد قال ابن عبد البر المالكي **رَحِمَهُ اللهُ** **تَعَالَى** عند بيانه مذهب أهل السنة والجماعة في وجوب السَّمع والطَّاعة للإمام و لو كان جائراً و عدم الخروج عليهم وما يترتب على ذلك الخروج من المفاسد.

قال **رَحِمَهُ اللهُ** : (أما أهل الحق وهم أهل السُّنة فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً

عدلاً محسناً، فإن لم يكن فالصَّبْر على طاعة الجائر من الأئمة أولى من الخروج عليه؛ لأنَّ في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف؛ ولأنَّ ذلك يحمل على إهراق الدماء وشن الغارات والفساد في الأرض. وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه، والأصول تشهد والعقل والدين أنَّ أعظم المكروهين أولاهما بالترك". [1] وهذا مُجَرَّب معروف في تاريخ المسلمين فما جرّبت فرقة الخروج على الإمام وشقّ العصا إلا وكان في خروجهم من الشرِّ والمفاسد ما هو أكبر من جور

[1] التمهيد (37 / 10).

الأئمة وفسقهم وظلمهم [2] ومن لم يقلب صفحات التاريخ وينظر في جراحاته فليقلب نظره في الواقع المعاصر وما ترتّب على الخروج والانقلابات والثورات من آلام وجراح ووهن في الأمة الإسلامية وبالتأكيد لن يدع هذا الواقع لعاقل أدنى شك في أنّ الخروج على الأئمة سبب للفساد العريض في الدين والدنيا والرّشيد من وعظ بغيره والسّعيد من جُنّب الفتن.

وقد قرّر العلامة الطرطوشي المالكي المتوفى سنة (544هـ) هذا الأمر موضعاً حال الرّعية بلا إمام

[2] ينظر: المنتقى من منهاج السنة الذهبي (296).

أو حالهم مع ضعف الإمام.

فقال **رَحِمَهُ اللهُ**: " ومثالُ السلطان القاهر لرعيته،  
ورعية بلا سلطان مثال بيت فيه سراجٌ منير وحوله  
فئامٌ من الناس يُعالجون صنائعهم، فبينما هم كذلك  
إذ طفى السراج فقبضوا أيديهم في الوقت وتعطل  
جميع ما كانوا فيه فتحرك الحيوان الشرير  
وتخشخش **[3]** الهوامُ الخسيس فدبت العقرب  
من مكنها وفسقت الفأرة من جحرها وخرجت  
الحية من معدنها، وجاء اللص بحيلته وهاج  
البرغوث مع حقارته فتعطلت المنافع واستطالت

**[3] الخشخشة**: حركة لها صوت كصوت السلاح، وكل شيء يابس  
إذا حُكَّ بعضه ببعض. ينظر: لسان العرب (5/ 72)، القاموس  
المحيط (593).



فيهم المضار. كذلك السلطان إذا كان قاهراً لرعيته  
وكانت المنفعة به عامة وكانت الدماء به في  
أَهْبِهَا ([4]) مَحْقُونَةٌ وَالْحُرْمُ فِي خَدُورِهِنَّ مَصُونَةٌ  
وَالْأَسْوَاقُ عَامِرَةٌ وَالْأَمْوَالُ مُحْرُوسَةٌ وَالْحَيَوَانُ  
الْفَاضِلُ ظَاهِرٌ وَالْمُرَافِقُ حَاصِلَةٌ وَالْحَيَوَانُ الشَّرِيرُ  
مِنْ أَهْلِ الْفُسُوقِ وَالِدَّعَارَةِ خَامِلٌ فَإِذَا اخْتَلَّ أَمْرُ  
السلطان دخل الفساد على الجميع ولو جعل ظلم  
السلطان حولاً في كِفَّةٍ كان هَرَجُ النَّاسِ سَاعَةً  
أَرْجَحَ وَأَعْظَمَ مِنْ ظَلَمِ السلطان حولاً وكيف لا  
وفي زوال السُّلْطَانِ أَوْ ضَعْفِ شَوْكَتِهِ سُوقُ أَهْلِ

---

([4]) بفتحين جمع إهاب وهو الجلد ما لم يدبغ ويريد به الإناء  
والوعاء. ينظر: لسان العرب (1/ 185).

---

الشر ومكسب الأجناد ونفاق أهل العيارة والسوقة  
واللصوص والمناهبة.

قال الفضيل (187هـ): (جور ستين سنة خير من هرج

ساعة) ولا يتمنى زوال السلطان إلا جاهل مغرور

أو فاسق يتمنى كل محذور). ([5])

رحمة الله على الطرطوشي وكأنه يعيش في عصرنا  
ويعرف ما حلّ بنا فإنك لو طابقت هذا التقرير على  
الواقع المعاصر في بعض الدول لوجدته مطابقاً له  
تماماً، وإنما أدرك ذلك العلماء الربانيون لتمسكهم  
بالسنة وفهم سلف الأمة ومراعاتهم للقواعد

([5]) سراج الملوك (150-151).



الشرعية والمقاصد الجليلة المرعية فتبين لهم ما لم  
يتبين لغيرهم ممن لم يرفع بالسنة رأساً ولم يُراع  
قدر فهم السلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم  
ومن تبعهم بإحسان.

وعليه فمن أراد الأمن والسلامة والبعد عن الفتن  
فليلزم الجماعة والسمع والطاعة؛ إذ هو طريق  
المحجة البيضاء وطريق الكتاب والسنة الغراء  
ومنهج الصحابة الأتقياء رضي الله عنهم أجمعين.

-----

قال المصنف رحمه الله تعالى : ( وقد ثبت في الصحيح  
عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، أنه قال :  
«ينصب لكل غادرٍ لواءٌ يوم القيامة عند أسفه بقدر

غدره» قال: وإنَّ من أعظم الغدر يعني: بإمام المسلمين، وهذا حدّث به عبد الله بن عمر لما قام قوم من أهل المدينة يخرجون عن طاعة ولي أمرهم ينقضون بيعته<sup>1</sup>.

وقد روى البخاري و مسلم و لفظ البخاري عن نافع قال: لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه و ولده فقال: إنني سمعت النبي ﷺ يقول: «يُنصب لكلّ غادرٍ لواءٌ يوم القيامة» وإنا قد بايعنا هذا الرَّجل على بيع الله ورسوله وإنني لا أعلم غدرًا أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله وإنني لا أعلم غدرًا أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله ثمَّ ينصب له القتال، وإنني لا أعلم أحدًا منكم

1-رواه البخاري (٣٢٢ / ٤) ومسلم (١٣٦٠ / ٣)



خلعه ولا بايع في هذا الأمر إلا كانت الفيصل بيني وبينه.

قال التَّيْمِي فِي الْحَجَّة: "قال أهل اللغة: والفيصل: القطيعة والهجران".

### الشارح:

قال ابن حجر في الفتح (ص 13 / 71): "وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة، والمنع من الخروج عليه ولو جار في حكمه، وأنه لا ينخلع بالفسق".

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: ( وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَقَدْ  
ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ، جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَطِيعٍ حِينَ  
كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَمَنُ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ فَقَالَ: اطْرَحُوا  
لَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَادَةَ، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأَجْلَسَ، أَتَيْتُكَ  
لَأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا  
مِنْ طَاعَةِ (1) لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ  
وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». (2)

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ  
فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَخْرُجُ مِنَ السُّلْطَانِ

١- زيادة من مصدر الخريج.

٢- صحيح مسلم (٣/ ١٤٧٨).



شبراً فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية» (1).

و في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية، عن قاتل تحت راية عمية، يغضب لعصبية، أو يدعو إلى عصية فقتل فقتله جاهلية» (2) وفي لفظ: «ليس من أمتي من خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشا من مؤمنها، ولا يوفى لذي عهدها، فليس مني ولست منه» (3).

فالأول: هو الذي يخرج من طاعة ولي الأمر و يفارق الجماعة.

١ البخاري (٣١٣ / ٤) ومسلم (١٤٧٨ / ٣) . 2- صحيح مسلم (١٤٧٦ / ٣)

3- صحيح مسلم (١٤٧٧ / ٣)

**والثاني:** هو الذي يقاتل لأجل العصبية والرياسة لا في سبيل الله، كأهل الأهواء مثل قيس ويمن.

### الشارح:

قوله **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى**: ( **والثاني**: هو الذي يقاتل لأجل العصبية والرياسة لا في سبيل الله، كأهل الأهواء مثل قيس ويمن). لأن النبي ﷺ سُئِلَ عن القتال: قال: مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ (متفق عليه). فلا بد فيه من الإخلاص لله **عَزَّ وَجَلَّ** مع بقية الشرائع الأخرى التي ذكرها أهل العلم.

قال المصنّف **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى**: ( **والثالث**: مثل الذي يقطع الطريق فيقتل من لقيه من مسلم وذمّي، ليأخذ



ماله، وكالحرورية المارقين الَّذِينَ قَاتَلَهُم عَلِيٌّ بْنُ أَبِي  
طَالِبٍ الَّذِي قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ  
مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَءُونَ  
الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ  
السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ  
أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [1].

وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِطَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا  
حَبَشِيًّا، كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:  
«اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَمْعَلْ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ  
زَيْبَةٌ» [2]. وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي: «أَنْ  
اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَلَوْ كَانَ حَبَشِيًّا مَجْدَعِ الْأَطْرَافِ» [3].

1- متفقٌ عليه. 2- صحيح البخاري (4/ 329) 3- صحيح مسلم (3/ 1467).

وعند البخاري: «ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة» [1].

وفي صحيح مسلم عن أم الحصين رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ بحجة الوداع وهو يقول: «ولو استعمل عبد يقودكم بكتاب الله، اسمعوا وأطيعوا» [2]، وفي رواية: «عبد حبشي مجدعاً».

و في صحيح مسلم عن عوف بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، قيل: يا رسول الله، أفلا ننبذهم بالسيف؟ فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولايتكم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً من طاعة» [3].

1- صحيح البخاري (1/ 230). 2- في الأصل: "عبدًا". 3- صحيح مسلم.



و في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال:

قال رسول الله ﷺ: « إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا » [1].

و في صحيح مسلم عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا سمعت

رسول الله ﷺ يقول: « اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْتَقُّ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ » [2].

و في الصَّحِيحِينَ عن الحسن البصري قال: عاد عبيد

الله [3] بن زياد معقل بن يسار في مرضه الَّذِي مات فيه

1- أخرجه مسلم (1827)، والنسائي (5379) واللفظ له. 2- رواه مسلم.

-في الأصل: "عبد الله".

فقال له معقل: إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ، إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « ما مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ، وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » [1].

وفي رواية لمسلم: « ما مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ » [2].

وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: « كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا

1-متفق عليه.

2-رواه مسلم.



وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ  
مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ  
مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

وَفِي الصَّحِيحِينَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، فَقَالَ:  
ادْخُلُوهَا. فَأَرَادَ النَّاسُ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّا  
فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِلَّذِينَ  
أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ، وَقَالَ لِلْآخَرِينَ: قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ: «لَا طَاعَةَ فِي  
مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

-----



## الشارح:

فهذه النصوص التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية  
**رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** واضحة الدلالة على وجوب طاعة  
 ولي الأمر في المعروف وتحريم الخروج عليه  
 باللسان أو بالسنان! وأنه يجب على الأمة أن تطيع  
 ولي الأمر في المعروف ويجب على الرعية الدعاء  
 للحكام بالصلاة والتوفيق لمافيه صالح الدين  
 والدنيا وإن الدعاء لهم علامة من علامات أهل  
 السنة والجماعة وإن الدعاء عليهم علامة من  
 علامات أهل الزيغ والفرقة والاختلاف، والواجب  
 على الرعية أيضاً أداء العبادات خلف الحكام من  
 الأعياد والجمع والحج وأداء الزكاة إن طلبوها

ولا تنقطع هذه العبادات معهم لسبب جورهم  
وفُجُورهم كما قال النبي ﷺ في حديث أبي ذرٍّ  
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: ( كيف أنت إذا  
كانت عليك أمراءٌ يؤخِّرون الصلاة عن وقتها؟ أو  
يمنعون الصلاة عن وقتها؟ قال: قلتُ فما تأمرني؟ قال:  
صلِّ الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصلِّ، فإنها لك  
نافلةٌ ) وفي رواية: ولا تقل إنِّي قد صليت فلا أصلي.

وأيضاً يجب الجهاد معهم وإن جأروا وإن  
ظلموا؛ لأنَّ الجهاد ماضٍ إلى أن تقوم الساعة  
وأيضاً الواجب على الرعية إصلاح أنفسهم بالتوبة  
إلى الله والإستغفار والرجوع إلى الله الواحد الغفار  
وذلك بإقامة التوحيد ونبد الشرك وإحياء السنن

وإماتة البدع و إقامة دين الإسلام الحق ونبذ كل ما يناقضه ويضاده فإنَّ صلاح الرِّعية سبب لصلاح الأئمة كما أنَّ فساد الرِّعية سبب لفساد الأئمة وكما تكونون يُؤلَّى عليكم، قال تعالى: ( وَكَذَلِكَ نُؤَلَّى **بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ) (الأنعام - 129) و لذلك جاء عن حبر الأمة ابن عباس **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** إذا رَضِيَ اللهُ عن قومٍ ولَّى أمرهم خيارهم، وإذا سَخِطَ اللهُ على قومٍ ولَّى أمرهم شرارهم) و لذلك لما قال عبدة السَّلماني التَّابعي **رَحِمَهُ اللهُ** للخليفة الرَّاشد علي بن أبي طالب: ( يا أمير المؤمنين ما بال أبي بكر وعمر انطاع النَّاسَ لهما، والدُّنيا عليهما أضيق من شبر فاتسعت عليهما و ولت أنت وعثمان الخلافة ولم ينطاعوا لهما، وقد اتسعت فصارت عليكما أضيق من



شبر؟ فقال: لأن رعية أبي بكر وعمر كانوا مثلي ومثل عثمان، ورعيتي أنا اليوم مثلك وشبهك!. ويقول الإمام الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : (عافاك الله أن جور الملوك نعمةٌ من نعم الله تعالى ونقم الله لا تلاقى بالسُّيوف وإنما تنفى وتستدفع بالدُّعاء والتَّوبة والإنابة والإقلاع عن الذُّنوب إن نعم الله متى لقيت بالسُّيوف كانت هي أقطع.

ولا شك أن على الأئمة و الحكَّام إصلاح أنفسهم والسَّير على طريق الإستقامة وتحقيق الدِّين والعدالة لما في ذلك من عبادة الله تعالى و بقاء ملكهم و دوام دولتهم وازدهارها كما قال تعالى:

(الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهْمُ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا  
الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عِقَابُ  
الْأُمُورِ). (الحج - 41)

فهذه النصوص التي ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ  
كافية في معرفة وجوب طاعة الله وطاعة الرسول  
ﷺ ووجوب طاعة ولي الأمر في المعروف و كلام  
أئمة السلف أيضاً ظاهر في ذلك وأنهم يتبعون قول  
الله وقول الرسول ﷺ فيما يتعلق بولي الأمر أو  
يتعلق بغيرهم ولا يأخذون شيئاً ويتركون شيئاً، بل  
كما قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ  
كَافَّةً ..) (البقرة - 208) السَّلَام: يعني: في الإسلام كاملاً  
خُذُوهُ كُلَّهُ. وكما قال تعالى: (أَفْتَوْا مَنْ بَعْضُ

**الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ** ..) (البقرة: 85). بل الواجب على المسلم أن يأخذ دين الله **عَزَّ وَجَلَّ** و أن يفعل منه ما يستطيع بالنسبة للمأمور و أن يترك المنهي. وفيما تقدم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية **رَحِمَهُ** **الله تَعَالَى** دلالة واضحة على أَنَّ طاعة ولي الأمر في المعروف أصل من أصول أهل السنة والجماعة ويعرفون بها عن غيرهم ومخالفة ذلك فيه فساد الدِّين والدُّنْيَا؛ لأنَّ مخالفة كتاب الله وسنَّة رسوله وفهم خير القرون من الصَّحابة ومن تبعهم، ومخالفة في ذلك ضلال ويوقع في الفتن والشُّرور وذهاب الأمن والشُّرور، فلذلك على المسلم أن يحذر الأفكار المنحرفة الَّتِي أصلها [الخوارج]

وسلكوها وتشعبت منها طوائف تمسكوا  
 بالمشتهات ودعوا إلى الفرقة ونزع الطاعة  
 والخروج على الحكّام والّتي يتقدمها الطعن  
 والإهانة وإطلاق اللّسان في الأئمة ثمّ ينجم عن  
 ذلك الخروج عليهم وذهاب أمن الأوطان ولو  
 نظرنا لأوصاف الخوارج (فرقة الخوارج) ونظرنا في  
 كلام الرّسول ﷺ وكلام سادات الصّحابة رضوان  
 الله عليهم لاّ تضح الأمر جليّاً، فعن عليّ رضي الله عنه  
 قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ( يخرج في آخر  
 الزّمان قومٌ أحداثُ الأسنانِ سفهاءُ الأحلامِ يقرؤونَ  
 القرآنَ لا يُجاوزُ تراقيهمُ يقولونَ من قولِ خيرِ البريّةِ  
 يمرقونَ من الدّينِ كما يمرقُ السّهمُ من الرّميّةِ فإذا

لَقَيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ). ويقول فِي وصفهم **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ** : يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ لِنُؤْذِنِ أَدْرَكْتُهُمْ لِأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ). يقول ابن عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** فِي وصف منهجهم " انطلقوا إلى آيات نزلت فِي الكفَّار فجعلوها على المؤمنين ". لَأَنَّ الْخَوَارِجَ أُوتُوا مِنْ سُوءِ فَهْمِهِمْ. قال عبد الله بن محمد الضَّعِيفُ : (قَعَدَ الْخَوَارِجُ هُمْ أَخْبَثُ الْخَوَارِجِ). (1) قَعَدَ الْخَوَارِجُ : هُمْ مَا يَعْرِفُونَ بِالْخَوَارِجِ الْقَعْدَةُ. **يعني** : مَا يَشَارِكُونَ فِيهَا يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِهِ مِنَ الْقِتَالِ لَكِنْ يَشْجَعُونَ غَيْرَهُمْ وَيَزِينُونَ لغيرهم الْقِتَالَ ! فَقَعَدَ الْخَوَارِجُ : هُمْ

---

(1) رواه أبو داود فِي مسائل الإمام أحمد (ص / 271)

الَّذِينَ يَحْسَنُونَ وَيَزِينُونَ لغيرهم الخروج و لا  
 يباشرونه كما جاء في الإصابة لابن حجر (1) وغيره  
 عندما ذكر قعد الخوارج. والقاعدة العامة عند  
 السَّلف أهل السُّنة والجماعة: أَنَّ أصحاب الأهواء  
 كلهم خوارج اختلفوا في الإسم واجتمعوا على  
 السَّيف.

ذكر الآجري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى خلاصة لما يقال في  
 مذهب الخوارج قال: قد ذكرت من التَّحذير من  
 مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله تعالى  
 عن مذهب الخوارج ولم يرى رأيهم، فصبر على  
 جور الأئمة وحيف الأمراء ولم يخرج عليهم

(1) انظر هدي السَّاري مقدمة فتح الباري (ص/ 459)

بسيفه، وسأل الله تعالى كشف الظُّلم عنه وعن المسلمين ودعا للولاء بالصَّلاة وحجَّ معهم وجاهد معهم كلَّ عدوٍّ للمسلمين، وصَلَّى خلفهم الجمعة والعيدين وإنَّ أمروه بطاعة فأمكنه أطاعهم وإن لم يمكنه اعتذر إليهم وإنَّ أمروه بمعصية لم يطعهم، وإذا دارت الفتن بينهم لزم بيته وكفَّ لسانه ويده ولم يهوى ما هم فيه ولم يعن على فتنة، يقول: فمن كان هذا وصفه كان على الصُّراط المستقيم إن شاء الله، نسأل الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** لزوم الصُّراط المُستقيم. ونختم الرِّسالة رسالة شيخ الإسلام القِيَّمة النَّافعة بقوله **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** :

## فَصْلٌ

قال الله تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}. (الذاريات-56)

### الشارح:

أي: الله عز وجل إنما خلق الجن والإنس لعبادته  
{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} أي: يوحّدون.

قال رحمه الله تعالى: ( وقال الله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ}، [النساء-64] {مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} . [النساء-80]



ش: لَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ هو الَّذِي أمر رسوله ﷺ بأن  
يأمر النَّاسَ ويبين لهم هذا الدين

---

قال رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (وقال تعالى : {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ  
حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ  
حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} . [النساء- 65]

ش: هذا هو حال المؤمن الصادق أَنَّهُ يطيع النَّبِيَّ  
ﷺ؛ لَأَنَّ طاعته من طاعة الله عَزَّ وَجَلَّ ويرضى بحكم  
النَّبِيِّ ﷺ ولا يجد في نفسه حرجًا ولا ضيقًا مِمَّا  
أتى به النَّبِيُّ ﷺ.

---

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: ( وقال تعالى: { قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ  
اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ  
رَحِيمٌ } (آل عمران-31).

ش: هذه الآية يسميها العلماء آية الممتحنة امتحن  
الله بها النَّاسَ فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ صَادِقًا فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ  
يُحِبُّ اللهُ فَدَلِيلٌ ذَلِكَ أَنَّهُ يُحِبُّ الرَّسُولَ ﷺ.

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: ( وقال تعالى: {يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ  
فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ وَقَالُوا رَبَّنَا  
إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ  
مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمُ لَعْنَا كَبِيرًا } . [الأحزاب-66-67]



**ش:** فكون هؤلاء أطاعوا سادتهم خلاف ما أمر الله به وأمر به رسوله ﷺ فهذه الطاعة أوردتهم النار والعياذ بالله.

-----

وقوله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: ( وقال تعالى: {وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} . [الأحزاب-68]

**ش:** فهو لاء الذين تحسن رفقتهم يريد الإنسان مرافقتهم فإنه واجب عليه أن يطيع الله عز وجل وأن يطيع الرسول ليكون مع هؤلاء الذين أثنى الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء

والصالحين وهم أحسن الرفقة.

---

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد، وطاعة ولاية الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاية الأمر لله فأجره على الله) **ش: يعني:** يطيع ولاية الأمر لا لذواتهم؛ لأن الله ورسوله أمره بذلك و تكون هذه فقط بالمعروف.

---

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية فإن اعطوه أطاعهم، وإن منعوه عصاهم، فما له في الآخرة من خلاق)

---



**ش:** أهل السنّة والجماعة لا يربطون طاعة ولي  
الأمر بالمنصب أو بالمال إنّما يرونها طاعة لله  
**عَزَّ وَجَلَّ** أنّ الله أمر بها، أمّا أهل الدُّنيا و أهل الأهواء  
فإنّهم إنّما يطيعون لما يحصل لهم من المال أعطاه  
مالاً أطاع! أعطاه منصباً أطاع! ما أعطاه مالاً قام  
يُأَلِّب عليه!.

قال **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى**: (وقد روى البخاري ومسلم عن  
أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ لَا  
يَكْلِمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يَزْكِيهِمْ، وَلَهُمْ  
عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فُضْلٍ مَاءٍ بِالْفَلَاءِ يَمْنَعُهُ مِنْ ابْنِ  
السَّبِيلِ)

**ش: يعني:** المسافر المُنقطع و الإنسان المار، وهذا الماء زايد عنه فيمنع منه مثل هذا المحتاج.

-----

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (ورجلٌ بايع رجلًا بسلعةٍ بعد العصر فحلف له بالله لأخذها بكذا وكذا فصدقه وهو [على] غير ذلك).

**ش: يعني:** قال والله إنني اشتريت السلعة بكذا وكذا بعد صلاة العصر وهو يكذب من أجل أن المشتري يعطيه هذا المبلغ.

-----

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (ورجلٌ بايع إمامًا لا يبايعه إلا لدنيا فإن أعطاه منها وفي، وإن لم يعطه منها لم يف) (١).





وهذا الشَّاهد من الحديث وآخر ما ذكره شيخ  
الإسلام ابن تيمية **رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ** في هذه الرِّسالة  
القيِّمة الماتعة عظيمة النِّفع الَّتِي سَمَّاها أو سُميت  
قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله **ﷺ**  
و ولاية الأمور، ونحمد الله على الكمال والتَّمام  
لإكمالنا لهذه الرِّسالة الماتعة النَّافعة.  
**وصلَّى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله  
وصحبه أجمعين.**

---

(١) البخاري (١٦٤ / ٢) ومسلم (١٠٣ / ١).



<https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah>

